العلة النحوية في الأسماء المعربة في حاشية ابن حمدون على شرح المكودي (ت: ١٢٣٢هـ)

أ. م. د. لينا طهماز علي الدلوي

التمهيد

أولاً: تعريف العلة لغةً واصطلاحًا

ذكرت العلة في المعجمات على معانٍ مختلفة، منها:

١. المرض: قال الخليل (رحمة الله): «العلة المرض، وصاحبها مُعتلّ»[١]؛ لأنّ المريض يصير ضعيفًا ليس لديه القدرة على القيام بعمله.

٢. السبب: قال ابن منظور: «هذه عِلةٌ لهذا، أي: سبب»[٢]. المعنى الثاني (السبب) هو الذي يتناسب مع المدلول الاصطلاحي؛ لأنّ العلة هي سبب في ثبوت الحكم، وقد أوجد السيوطي الفرق بين العلة وهو ما كان موجبًا، وبين ما كان مجوزًا يسميه سببًا[٣].

(١) كتاب العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت:١٧٠هـ)، تح: الدكتور مهدي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: ٨٨/١ (باب العين واللام علل)، ومعجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م: ١٤/٤، مادّة (علل).

(٢) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ: ٤٧١/١١. مادة (علل).

(٣) ينظر: الأقتراح في علم أصول النحو: لعبد الرحمن بن أبي بكر الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط٢، دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ٢٤١.

أما العلة اصطلاحًا: فقد عرفها الرماني بأنّها: «تغيير المعلول: عمَّا كان عليه»[١] في حين قال علي بن محمد الجرجاني: «وهي ما يتوقفُ عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[٢]، وقيل: هي تفسير الظاهرة النحوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح أسبابها[٣].

ثانياً: المراحل التي مرت بها العلة النحوية

كان لوضع القواعد النحوية هدفان هما: حفظ القرآن الكريم من اللحن، وتسهيل عملية تعليم اللغة العربية لغير العرب؛ لذا قسم الدارسون مراحل نشأت العلة النحوية على ثلاث مراحل:

١. مرحلة البدء في التعليل، وأول نحوي بدأ في التعليل عبدالله بن إسحاق الحضرمي (ت:١١٧هـ)، إذ قال عنه ابن سلام الجمحي: «وكان أول من بعج النحو مدَّ القياس والعلل»[٤]. وقد جاء بعده تلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت:١٤٩هـ)، وأخذ بطريقة أُستاذه ومذهبه في طريقة اثبات القياس[٥]، ثمّ جاء بعدهما أبو عمرو بن العلاء (ت:١٥٤هـ)، إذ أخذ عن ابن أبي اسحاق، وكان على علم واسع بكلام العرب ولغاتها

(١) منازل الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تح: د.إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م: ٦٧.

(٢) التعريفات: للجرجاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: ١٥٤.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي: للدكتور محمد خير الحلواني، الأطلس: ١٠٨.

(٤) طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلاّم بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبدالله (ت٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة: ١٤/١.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، مصر، ١٩٧٣م: ٤٠ - ٤١.

وغريبها[١]، حتى إذا ما وصلنا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٠هـ) نراه قد استنبط من علل النحو ما لم يسبقه ويستنبطه قبله أحد[٢]، لذا عُدَّ الخليل سبباً في: «فتح باب التعليل أمام النحاة على مصراعيهم فأخذ كل متعمقٍ في علم النحو منهم يستنبط ما يستطيع من غرائب ونوادر لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة، بل داروها في واقع الكلام الإعرابي، وتجادلوا فيها كثيرًا من جدلهم إلى فروض وهمية حتى عقدوا مصنفاتهم تعقيدًا شديدًا»[٣]. ولذا فإنّ العلل في هذه المرحلة يسيرة وواضحة، والغاية منها فهم كلام العرب[٤].

٢. دخول التعليل في صلب الأحكام النحوية: ويعدُّ تلاميذ الخليل هم بداية هذه المرحلة وعلى رأسهم سيبويه (ت:١٨٠هـ) الذي جمع في كتابه كل باب أحكامه المؤيدة بالعلل. فكان كتابه، نحوًا، وقياسًا، وعلة[٥] كما نجد بأن تعليلات سيبويه في كتابه تشبه تعليلات الخليل؛ فالغرض منها توضيح المعنى المراد، وحمل النظير على النظير، إذ لم تبعد هذه التعليلات عن ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من

(١) ينظر: الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤: ٢/ ٨٨.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٧.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: للدكتور خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٢٩هـ/ ١٩٧٤م: ٣١٨.

(٤) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: للدكتور جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، ط١، عمان، ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م: ٨٧.

(٥) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: لمازن المبارك، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م: ٦٥.

الثقل والقبح اللذين تنفر منهما الأسماع[١]، ويعدُّ الفراء (ت٢٠٧هـ) من رواد هذه المرحلة وقد كانت العلة عنده تتسم بالطابع الفلسفي، وإن كان يلجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح وذلك واضح في كتابه معاني القرآن[٢]، ويمثل الزجاج نهاية هذه المرحلة، وهي مرحلة طويلة تمتد إلى قرابة قرن ونصف[٣] يعني تبدأ بعد الخليل إلى منتصف القرن الثالث الهجري. كما انمازت هذه المرحلة بأنّها لا تتجاوز كثيرًا الغرض الذي نشأت لأجله وهي تحاول توضح ما خفي من الأحكام النحوية.

٣. مرحلة خروج التعليل النحوي عن طوره الأول ونهجه منهجًا جديدًا في طريقة عرضه، فتبدأ هذه المرحلة بابن السراج (ت:٣١٦هـ)[٤]، وذلك لأن النحو امتزج بالمنطق والفلسفة الكلامية، ويظهر ذلك عند الرماني (ت:٣٨٤هـ)، إذ قال عنه أبو علي (ت٣٧٧هـ) مقولته المشهورة: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيئًا، وإنْ كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»[٥] ؛ ثمّ يأتي بعده أبو سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ) من أعلام هذا العصر فقد صُنف شرحه من أعظم الشروح[٦]، وعند الوصول إلى ابن جني (ت:٣٩٢هـ) فحينئذٍ نكون قد وصلنا إلى أعلى مشارف

(١) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية: ٦٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦.
(٣) ينظر: أصول التفكير النحوي: لعلي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م: ١٦٤.
(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٦٤.
(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٨١١هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا: ١٨١/٢.
(٦) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، ط٢، الأردن، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م: ٢٢٧-٢٢٨.

الصنعة، وهو زعيم بلا منازع، وقد وصف الأستاذ سعيد الأفغاني ابن جني بقوله: «أمّا إذا وصلنا إلى ابن جني فقد تبوَّأنا ذروة القياس وفلسفته»[١] فصارت العلة هنا غرضها ابراز ما يمتلك قائليها من قدرات عقلية، ثم ازدهر التعليل في القرن السابع الهجري فصار النحاة لا يذكرون حكم دون أن يذكروا له تعليلاً أو أكثر. ومن هؤلاء النحاة العكبري (ت:٦١٦هـ)، وابن يعيش (ت:٦٤٢هـ)، وابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)، ثم تطورت العلة النحوي في القرون اللاحقة وصولاً إلى السيوطي (ت:٩١١هـ)[٢].

ثالثًا: موجز عن سيرة المكودي

وهو عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي، أبو زيد، عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس)[٣].

أما مصنفاته فهي:

١. شرحًا مختصرٌ على الألفية، نقل عنه ابن غازي.

٢. شرح الأجرومية.

٣. نظم المعرب من الألفاظ.

٤. المقصورة في مدح النبي ﷺ على نمط مقصورة ابن دريد نحو ثلاثمائة بيت.

---

(١) أصول النحو: ٨١.

(٢) ينظر: العلل النحوية: دراسة تعليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، للدكتور حميد الفتلي، ط١، بيروت / لبنان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ٢٣ - ٢٤.

(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن محمد ابن العماد الحنبلي (ت:١٠٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية: ٨/ ٣٥، ومعجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م: لكامل سلمان الجبوري، المحتوى: ساخاو - عبدالفتاح الصعيدي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: ٣/ ٣٨٩.

٥. رجز في التصريف نحو أربعمائة بيت.

ونقل عنه ابن غازي، وكما أخذ عنه الإمام الرباني الحفيد ابن مرزوق، وأثنى عليه بالعلم والصلاح والفضل توفي (٨٠٧ هـ-١٤٠٤م)[١].

رابعًا: موجز عن سيرة ابن حمدون بن الحاج الفاسي

وهو أبو الفيض حمدون بن عبدالرحمن بن الحاج السُّلمي المِرداسي، ولد عام (١١٧٤هـ) بفاس، وتلقى دروسه التعليمية بالقروبين عن الشيخ الطيب بن كيران وغيره، وكان يلتحق بالعلوم الدينية والأدبية معًا[٢]، وكان استاذًا للأمير سليمان من سنة (١٢٠٢هـ)، حتى عام (١٢٠٥هـ)، واستغرقت رحلته ثلاث سنوات، وعندما رجع من الحج وجد تلميذه سليمان سلطانًا على المغرب[٣].

وكان بينهما صداقة متينة، وتجري بينهما مكاتبات نظمًا ونثرًا منها ما قاله سليمان في ختام رسالة (من البحر البسيط):

إذا عَـرَتْـكَ مـن الأيّـام نائبـة ... فـلا يُـخَـلِّـصُ منـها غـيـرُ حـمـدونِ
خِـدْنٌ رَبِـحْـنَـا بَـتْـجـرٍ مِـنْ مَـوَّدتِـهِ ... فـي صفقة لـم نـكـن فـيـها بـمـغبونِ
إنْ مَـنَّ ذو الـوُدِّ يـومًـا قبل وُصْـلتِهِ ... فـحـبـلـه أبـدا لـيـس بـمـمـنـون
عـلـى سـجـيـتـه مـن الـتـحـيـة مـا ... يـقـوم مـن حـقـه عـنـي بـمـسـنـون

---

(١) ينظر: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون: لأبي عبدالله بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي، دراسة وتحقيق: دكتور عطا أبو ريه، والأستاذ بسلطان بن مليح الأسمري، مكتبة الثقافة الدينية: ٤٣٥.

(٢) ينظر: النبوغ المغربي في الأدب العربي: للعلامة الأديب عبدالله كنون الحسيني، دار الكتب العلمية: ٣٦٦.

(٣) ينظر: https//ar.m.wikipedia.org/wiki.

فأجابه حمدون على نفس الوزن والقافية بقوله:

أبـا الـربـيـع سـلـيـمـانُ أتـيـت بـما لـم يـأت يـومًـا بـمثـله ابـنُ عـبـدونِ
رسـألـةٌ نَـبّـأتْ بـصَـفْـوِ وُدِّكَ لِـي مـا شـابَـهَـتْـهَـا رسـالـة ابـن زيـدونِ
شـيـطـانُ فـكـرك غـوَّاصُ عـلـى درر أقـرَّ بـالـعـجـز عـنـهـا فـكـرُحـمـدونِ
لا زلـتَ مـفـتـرشَ الـجـوزاء مـرتـفـعًـا ومـن يـعـاديـك فـي الـمـنـازل الـدونِ[1]

وله تآليف عديدة منها:

١. نظم مقدمة ابن حجر وشرحه سماه (نفحة المِسْك الـدَّاري لقارئ صحيح البخاري).

٢. حاشية على تفسير أبي السعود ومتبوعه البيضاوي.

٣. وحاشية على مختصر السعد.

٤. قصيدة ميمية في السيرة في نحو (٤٠٠٠) بيت وشرح عليها في خمسة أسفار.

٥. ديوان السليمانيات جمع فيه شعره الذي مدح به السلطان سليمان.

وغير ذلك، وكان يبالغ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورفع الظلم عن الناس، وكان أهم شيء عنده الصلاة، فكان يُقيم الناس من دكاكينهم لأدائها، توفي رحمه الله سنة (١٢٣٢هـ)[2].

---

(١) ينظر: السر الظاهر فيمن أحرز بفاس الشرق الباهر من أعقاب الشيخ عبدالقادر: لأبي الربيع سليمان الحوات الشغشاوني (ت:١٢٣١هـ)، دراسة وتحقيق الباحث حسن بلجيب، بإشراف الأستاذ الدكتور الطيب الوزّاني، دار الكتب العلمية: ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر: النبوغ المغربي في الأدب العربي: ٣٦٦.

المبحث الأول

العلة النحوية في الأسماء المعربة

أولاً: العلة النحوية في المرفوعات

١. علة مجيء المبتدأ معرفة

ذكر ابن حمدون (ت: ١٢٣٢هـ) سبب مجيء المبتدأ معرفة؛ «لأنه محكوم عليه، والحكم على غير معين لا يفيد ... وأن الأهم مقدم، فلما كان المبتدأ مقدمًا في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم»[١].

وذكر سيبويه: بأن تقديم المبتدأ وهو معرفة للاهتمام والعناية بالمتقدم[٢]، وذكر المبرد بأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة؛ لأنّه يشترط حصول الفائدة لدى السامع[٣] «ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا، فإذا قلت: رجلٌ من بني فلان، أو رجلٌ من إخوانك، أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك

(١) حاشية أبي العباس سيّد أحمد بن محمّد ابن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سِيْدي عبدالرحمن المكودي، دار الفكر، بيروت / لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م: ١/١٣١.

(٢) ينظر: الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء وأبي بشر، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م: ١/٥٦.

(٣) ينظر: المقتضب: لمحمد بن يزيد عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥ه)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: ٤/١٢٦.

من الفائدة»[١]، ويطرح ابن الأنباري سؤالاً: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا فائدة فيه»[٢].

فشرط في المبتدأ أن يكون معرفة؛ «لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء إلّا يكون إلا بعد معرفته»[٣].

لذا فإن حق المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالخبر هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المبتدأ مقدم على الخبر فمن باب أولى أن يكون معرفة للاهتمام والعناية.

٢. علة مجيء الخبر نكرة

بيّن ابن حمدون سبب ذلك بقوله: «لأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة، وأيضًا لو كان معرفة، والمبتدأ معرفة، لتوهم أنه صفة له، فتبقى النفس متشوقة للخبر»[٤].

إذن فمن الأفضل أن يكون الخبر نكرة، قال سيبويه: «الحمُد لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك، وإنما استحبّوا الرفعَ فيه؛ لأنَّه صار معرفةً، وهو خبرٌ فقَوى في الابتداء، بمنزلة :عبدالله والرجل الذي تعلم؛ لأنّ الابتداءَ إنما هو خبرٌ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام»[٥].

---

(١) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان/ بيروت: ٥٩/١.

(٢) أسرار العربية: لعبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م: ٧٣/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تح: د.موسى بنّاء العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م: ١٨٤/١.

(٤) حاشية ابن حمدون: ١٢٥/١.

(٥) الكتاب: ٣٢٨/١.

فالأصل في المبتدأ والخبر أن يكون الأول معرفة والثاني نكرة لدى السامع، قال السيرافي: «لأنك إنما تُخبِرُ عمّنْ يَعرفهُ المخاطبُ بما لا يعرفه من شأنه حتى يعرفه فيساويك فيه وفي خبره. وفائدة الإفادة من المتكلم للمخاطب في الخبر، ولو جُعِل الاسم نكرة، والخبر معرفةً، والاسمُ لا يستفيده المخاطب لم يَصرِ المخاطبُ بمنزلة المتكلم في معرفة ما أفاده إياه»[١] ؛ لذا قال الشتمري: «اعلم أن الفائدة إنما تكون في الخبر»[٢].

وقد أُعطي الخبر حق التأخير عن الخبر؛ لأنّ الخبر نكرة، والنكرة لا فائدة فيه، قال ابن يعيش: «لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائمٌ أو رجل عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة»[٣].

وإنّ الخبر والفعل يتشابهان، ووجه الشبه بينهما في أن كلا منهما يخبران عن المسند إليه شيئًا يُفترض أن المخاطب يجهله، والنكرة هي التي تحمل هذه الفائدة لذا كانت هي الأصل في الخبر[٤].

---

(١) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت:٢٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية: ٢/ ٢١٩.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيّين الخفيّ من لَفظهِ وشرح أبياته وغريبه: لأبي الحجاج يُوسف بن سُليمان بن عيسى الاعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصّه: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: ١/ ٦٩.

(٣) شرح المفصل: لموفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، القاهرة/ مصر: مج ١: ١/ ١٦٦.

(٤) ينظر: الأصول والفروع في كتاب سيبويه: للدكتور عبدالحليم محمد عبدالله أستاذ مساعد في اللغة العربية، جامعة ماردين ارتغلو، دار الكتب العلمية، ماردين/ تركيا: ٥٩.

٣. علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل

قال ابن حمدون: «إنّ الفعل الذي يشبهه هو المضارع... وقوله: نحو: أنا ضارب زيدًا غدًا الخ[١] فإنّ (ضارب) جار على (يضرب) في الحركات والسكنات، وإن اختلفت صفة السكون والحروف؛ لأن كلاً منها أربعة فهو مثله في اللفظ ومعناها واحد في الحال والاستقبال»[٢].

ولعلّ قائلاً يقول: هل إن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؟ وهل يبطل عمل اسم الفاعل إذا بطلت هذهِ المشابهة اللفظية والمعنوية؟

نقول: لنرى آراء النحاة في ذلك.

قال سيبويه: «باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع... وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعملُه: هذا يضرب زيدًا غدًا»[٣].

وقال ابن يعيش: «اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى»[٤].

---

(١) هذا قول المكودي.

(٢) حاشية ابن حمدون: ١/٣٦١.

(٣) الكتاب: ١/١٦٢.

(٤) شرح المفصل: ٣/١١٠، وينظر: شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الأسترآبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م: ٣/٤١٨، واسم الفاعل: صوغه وعمله: للأستاذ الدكتور محمد عبدالله سعادة، كلية اللغة العربية، وقسم النحو والصرف وفقه اللغة (سابقًا)، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس عشر/ شعبان/ ١٤١٦هـ: ١٣٤.

قال ابن حمدون: «وقوله: لم يعمل[١] لأنه لم يشبه فلا يقال: ضاربٌ زيدًا أمس؛ لأن معناها هذا ضرب زيدًا فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب، بل تجب اضافته، وأجاز الكسائي إعماله»[٢].

إنّ هذه المسألة وردت عند أبي حيان، والمرادي[٣]، وابن الوردي[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، وقد خالفهم جميعهم الكسائي إلّا ابن الوردي فإنّه يُوافقه، فقال المرادي:» إنّ شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافًا للكسائي، فإنّ أجاز عمله مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكَهْف الآية ١٨] ، ورُدَّ بأنّه حكاية حالٍ، ووافقه على إجازة ذلك هشام، وابن مضاء»[٧].

---

(١) هذا قول المكودي.

(٢) حاشية ابن حمدون: ٣٦١/١.

(٣) توشيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م: ٨٤٩/٢.

(٤) شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخُلاصة: لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت:٧٤٩هـ)، تح ودراسة: دكتور عبدالله بن علي الشلال، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م: ٤٢٢/١.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبي محمد جمال الدين ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر: ١٦/١.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث/القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ه/١٩٨٠م: ١٠٦/٣.

(٧) توضيح المقاصد: ٨٤٩/٢، وينظر: آراء الكسائي عند شُرَّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن

ومعنى ذلك بأن الكسائي يذهب إلى إعماله مطلقًا، سواء دلّ على الماضي أو الحال أوالاستقبال، وهذا الرأي هو المشهور عن الكسائي وممن نقل عنه الزجاجي، إذ قال: «ولو قلت: هذا ضارب زيد أمس، بالتنوين والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين، إلّا الكسائي، فإنه كان يجيزه»[١].

ونقله كذلك أبو عليه الفارسي وعبدالقاهر الجرجاني، إذ قال أبو علي: «فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا أمس، لم يجز وقد أجاز بعضهم ذلك، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكَهْف الآية ١٨] وقال الجرجاني شارحًا كلام أبي علي: «اعلم أن الذي أجازان يقال: مررت اليوم برجل ضارب أبوه عمرًا أمس، هو الكسائي واحتج بهذه الآية»[٢].

وأجاب الجمهور عن ذلك وقد أولو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكَهْف الآية ١٨] على حكاية حال ماضية، ومعنى حكاية الحال: «أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكى الآن على ما تلفظ به، كما في قوله: دعنا من تمرتان، بل المقصود بحكاية الحال: حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ»[٣].

الهجري: لنهاد عبدالفتاح فريح بدرية، دار الكتب العلمية: ٢١٤.

(١) الجمل في النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٣٧هـ)، تح: دكتور علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م: ٨٤.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت:٤٧٤هـ)، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢م: ١/٥١٢-٥١٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٣/٤١٨.

ولذا يصح وقوع المضارع موقعه، فيكون معناه: يبسط ذراعيه بدليل أن الواو في ﴿وَكَلْبُهُم﴾ [الكَهْف الآية ١٨] : واو حال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولايحسن: وأبوه ضحك، ولذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكَهْف الآية ١٨] بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: وقلبناهم بالماضي[١].

إذن فإن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إذا دل على الحال أو الاستقبال أي: بمعنى تكون المشابهة لفظية ومعنوية، ولا يعمل إذا دل على الماضي؛ لتناقض هذه المشابهة.

ثانياً: العلة النحوية في المنصوبات

١. علة النصب محلاً والرفع لفظًا في تابع المنادى المفرد المعرفة

ذكر ابن حمدون في تابع المنادى غير المضاف في مثل: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ يجوز فيه الرفع والنصب.

فأما علة النصب: فهو الحمل على المحل، وعامله هو عامل المنادى وتقديره (أنادي)، أو (أدعو)، أو القائم مقامه (حرف النداء) وهو الذي يطلب النصب.

أما علة الرفع: فإنه موضع مشكل على النحو الآتي:

١. إن كانت الضمة ضمة إعراب، فيلزم حدوث حركة إعراب من غير عامل؛ لأنّه لا يجوز أن يكون العامل في المنادى هو نفسه العامل في التابع.

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م: ٢/ ١٢، وآراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب: لعبد العزيز بن سعدي بن أحمد المطرفي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م: ٢٣٧.

٢. إن كانت الضمة ضمة بناء يجب أن تكون حركة البناء هذه تابعة لحركة البناء[١].

ومن النحاة من أجاز الرفع والنصب جميعًا في تابع المنادى المفرد المعرفة كابن جني[٢]، وابن السراج[٣].

ومنهم من اختار النصب كابن الوراق بأنه اختار النصب؛ لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ[٤].

أما علة الرفع والنصب لتابع المنادى المفرد المعرفة عند النحاة فهي:

١. فعلة الرفع: هي حملاً على اللفظ أو بعبارة أخرى؛ لأنك اتبعته مرفوعًا.

٢. وعلة النصب: هي لأنه مفعول فتنصب حملاً على الموضع[٥].

وقد ذكر ابن حمدون قولان:

أحدهما: للدماميني إذ أبقى هذا الاشكال من غير جواب، واكتفى بذكر أن التوابع وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه.

ثانيها: للعلامة المحقق ابن زكريا: بأن المماثلة جاءت في تابع المنادى المعرفة المفرد في أنّ التابع مبني على الحركة سواء كانت أصل هذه الحركة

---

(١) ينظر: حاشية ابن حمدون: ٢/ ٦٧.

(٢) ينظر: اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت: ١٠٩.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٣٣.

(٤) ينظر: علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت:٣٨١هـ)، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م: ٢٠٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٧، وعلل النحو: ٢٠٥، والنحو الوافي: لعباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥: ٤/ ٢٣.

حركة اعراب أو بناء[١].

ويبدو بأن ابن حمدون يؤيد المحقق ابن زكريا، إذ قال: «والحق أنّ الضمة ضمة مشاكلة[٢] للمتبوع لا توصف لا بإعراب ولا ببناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة»[٣].

وتفسر حركة المنادى وتابعه بالإتباع؛ لأنّه مبني على مرعاة الصوت بين الكلمتين المتجاورتين[٤].

٢. علة نصب ظرف المكان

إنّ عامل نصب ظرف المكان هو: «النصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه»[٥]، و إذا رجعنا إلى أقوال النحاة نراهم ينقسمون على قسمين:

أولها: بأن العامل ما قبلها، وقد ذكر سيبويه علة ذلك بقوله: «لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها فانتصب؛ لأنه موقوعٌ فيها وتكون فيها، وعَمِل فيما ما قبلها كما أن العلم إذا قلت: أنت الرجلُ علمًا، عَمِل فيه ما قبله، وكما عَمِل في الدرهم عشرون

(١) ينظر: حاشية ابن حمدون: ٢/ ٦٦.

(٢) أصل المشاكلة من الشكل، وهذا أشْكَلُ بهِ بمعنى: أشبه، ينظر: المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، ط١، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ: ٤٦٢/١ (شكل)، وتاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني أبي الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت:١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية: ٢٩/ ٢٧٦ (شكل).

(٣) حاشية ابن حمدون: ٢/ ٦٧.

(٤) ينظر: المنادى والتعليل الصوتي لبيته: لعبدالوهاب محمود الكحلة، قسم القرآن الكريم، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤: ٢٥٦.

(٥) ينظر؛ حاشية ابن حمدون: ٢٦٢/١.

إذا قلت: عشرون درهمًا، وكذلك يعمل فيما ما بعدها وما قبلها»[١].

وآخرها: ما ضمن معنى (في)، أو بعبارة أخرى ما قيس فيه إظهار (في) وليس في لفظه، بشرط أن لا يصح ظهور (في)، وقد حُذفت للعلم بها[٢]، إذن أنّ ابن حمدون يؤيد سيبويه في ذلك.

فإن قال قائل: ما الذي يقبل النصب على الظرفية؟

قلت: قال المكودي: بأن ما يقبل النصب على الظرفية المبهم فقط، وإنّ المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان هو الذي له صورة وحدود محصورة، نحو: الدار، والمسجد، والجبل، وقسم المبهم على ثلاثة أقسام:

١. الجهات المبهمة: وهي الجهات الست: أمام، وخلف، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال.

٢. المقادير: نحو: فرسخ وميل.

٣. ما صيغ من الفعل: كمرمر ومذهب[٣].

وذكر ابن حمدون بأنه جَعْل الأول والثاني من المبهم صحيح.

أمّا جعل القول الثالث من المبهم فغير صحيح؛ إذ قال: «أما الجهات فمبهمة؛ لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا، وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى

---

(١) الكتاب: ١/٤٠٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م: ١/٢٧١.

(٣) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: لأبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت:٨٠٧هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية: ١١١.

آخر الدنيا، وكذا يقال في الأربعة الباقية، وأما في الثاني: وهو المقادير جمع مقدار: وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد والنقص، فالجمهور على أنه من المبهم، فالميل بكسر الميم يختلف ابتداؤه وانتهاؤه ولا يخص موضعًا، بل من أي موضع أردت أن تبتدئ فلك ذلك، والحق ما في شرح الشذور لابن هشام: أنّه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لا يختص ببقعة بعينها، ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم[١]، ولذا لم يجعله هنا في التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال: وكأسماء المقادير[٢]» [٣].

إذن فالمقادير هي من الظروف المبهمة؛ لأنّها وإن كانت معلومة المقدار مجهولة الصفة وهو مذهب الجمهور هذا ما ذكره ابن عقيل[٤]، ووافقه الأشموني[٥]، وخالد الأزهري[٦]، والسيوطي[٧].

وقد ذكر ابن حمدون الثالث: وهو ما صيغ من الفعل مقابل للمبهم أو غير مبهم، وقد جعله ما نصب على الظرفية من أسماء المكان بأن يجعله على حذف المضاف،

(١) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف جمال الدين بن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: عبدالغني الدقر، سوريا: ١/٢٠٤.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/٦٥٩.
(٣) ينظر: حاشية ابن حمدون: ١/٢٦٣.
(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/١٩٦.
(٥) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت / لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م: ١/٤٨٨.
(٦) ينظر: شرح التصريح: ١/٥٢٤.
(٧) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١)، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: ٢/١٤٩.

أي: من مصدر (رمى)، فيكون التقدير: رميت مرمى خالد؛ لأن المصدر هو أصل للفعل والاسم، وقد يقال: بلا حذف فيقرأ (مرمى) بالإضافة إلى مَنْ بفتح الميم فيكون التقدير: كمرمى الشخص الذي رمى، و(مرمى) اسم لمكان الرمي[١].

وذكر ابن عقيل بأن ما صيغ من المصدر فشرط نصبه قياسًا أن يكون عامله من لفظه نحو: قعدت مقعد زيد، أي: في مقعد زيد، وإن كان من غير لفظه تعين جره بـ (في)، نحو: جلست في مرمى زيد، فلا تقول: جلست مرمى زيد، إلّا شذوذًا[٢].

وفيما يبدو بأن هذه الأماكن مختصة معلومة محدودة، ولكن العرب أجرتها مجرى غير المختص، وشذ هو مني منزلة الشفاف، ومناط الثريا وغيرها من التعبيرات[٣].

٣. علة نصب المستثنى وجوبًا

قال ابن حمدون: «فإن قلت: ... من أين يؤخذ نصب الموجب التام؟ فالجواب كما قيل: أنّه لمّا ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا أن الموجب يجب فيه النصب ... وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية: أصحها: إنّ الناصب (إلا) وهو الذي يؤخذ من قول الناظم[٤] استثنت إلا، مع قوله بعد كما لو إلا عدما، أو مع قوله: بعد كما لو إلا عدما، أو مع قوله: وألغِّ إلا»[٥] بينما ذكر سيبويه ذلك قائلاً: «باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبًا»[٦] وعلل ذلك بقوله: «لأنّه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما

(١) ينظر: حاشية ابن حمدون: ١/٢٦٣-٢٦٤.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/١٩٥.
(٣) ينظر: الكتاب: ١/٤١٣، وشرح ابن عقيل: ١/١٩٥، وشرح التصريح: ١/٥٢٠، ٥٢٤.
(٤) يقصد به ابن مالك.
(٥) حاشية ابن حمدون: ١/٢٧١ - ٢٧٢.
(٦) الكتاب: ٢/٣٣٠.

عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا، وهذا قول الخليل (رحمه الله) وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حملت عليه وعمل فيها»[١].

وقد علل النحاة علة نصب المستثنى على ثمانية أقوال:

الأول: إنّه نفس (إلا) وحدها. وهذا ما ذهب إليه ابن مالك، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد.

الثاني: تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين في قولك: عشرين درهمًا[٢].

الثالث: نصب بالفعل المتقدم بواسطة (إلّا)، وهذا ما ذهب إليه السيرافي، والفارسي، وابن الباذش[٣].

الرابع: الفعل المتقدم بدون واسطة (إلا) إليه ذهب ابن خروف.

الخامس: بفعل محذوف تقديره (استثني زيدًا) مأخوذ من معنى (إلا)، وإليه ذهب الزجاج.

السادس: المخالفة، وهذا ما حُكي عن الكسائي.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٣٠ - ٣٣١.

(٢) هذا قول الخليل، ينظر: الكتاب: ١/ ٣٣٠.

(٣) الباذش: وهو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن بن الباذش (ت:٥٢٨ هـ) في غرناطة، كان أوحد زمانة إتقانًا ومعرفة ومشاركة في العلوم، وانفردًا بعلم العربية، مشاركًا في الحديث، والانقباض عن أهل الدنيا. له شرط (كتاب سيبويه)، والمقتضب، شرح اصول ابن السراج، شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح الكافي للنحاس، مترجم في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان: ٢/ ١٦٦.

السابع: (أنّ) بفتح الهمزة، وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير، (إلا أنّ زيدًا لم يقم)، حكاه السيرافي عن الكسائي.

الثامن: أن (إلا) مركبة من (أنّ) و (لا) وثمّ خففت (أن) وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم (ان) [1].

وقد قال ابن حمدون: «أصحها أن الناصب (إلّا)، وهو الذي يؤخذ من قول الناظم: ما استثنت إلّا، مع قوله بعد كما لو إلا عدما، أو مع قوله: وألغ إلا»[2].

ولو رجعنا إلى ألفية الناظم، أي: ابن مالك وجدناه قال:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي أنتخب
إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدالٌ وقع
وغير نصب سابقٍ في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إو ورد
وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عُدِما
وألغِ إلا ذات توكيدٍ كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا[3]

(١) ينظر: حاشية تشوق الخلاف على شرح الآجرومية للسيد أحمد زين دحلان: الشاب النجيب والفاضل اللبيب الحاج محمد معصوم بن الشيخ سالم السماراني السفاطوني، وبهامشها الشرح المذكور، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، مصر: ١٨٧، وحاشية ابن الخياط: لأبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الزكاري الفاسي (ت:١٣٤٣هـ) على شرح الحُرشي للإمام العلامة أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخرشي (ت: ١١٠١) لفرائض مختصر العلامة خليل، ضبطه وصححه: خالد عبدالغني محفظ، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: ٥٣، وموسوعة علوم اللغة العربية: للأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب، المحتوى باب الهمزة أسا البلاغة - والإلغاز، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان: ٢/ ٤٠٣.

(٢) حاشية ابن حمدون: ١/ ٢٧٢.

(٣) ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله جمال الدين

بمعنى ان ابن حمدون قصد أن يأخذ شطر من بيت ويكمله من بيت آخر، فيكون: ما استثنيت إلا مع تمامٍ ينتصب كما لو إلا عُدِما، أو: ما استثنيت إلا مع تمامٍ ينتصب ألغ إلا.

إذن ناصب المستثنى هو (إلا) لا ما قبلها، بل بواسطتها ولا مستقلاً ولا (استثنى) مضمرًا؛ لأنه حرف مختص بالأسماء غير مُنزِل منها منزلة الجزء فتكون (إلّا) عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله. وتلقى وجوبًا إذا كان التفريغ محققًا نحو: (ما قام إلا زيدٌ)، وتلغى جوازًا إن كان التفريغ مقدرًا، نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)[1].

ويحدث الرفع عندما لا يجوز نصب المستثنى، بسبب فساد المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء الآية ٢٢]، وقد بين ذلك العكبري في قوله: «ولايجوز النصب على الاستثناء ... لأنه فاسد في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: لو جاءني القوم إلا زيدًا، لقتلتهم كان معناه أن القتل لكون (زيد) مع، (القوم) فلو نصبت في الآية لكان المعنى إن فساد السماوات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع التلهية، وفي ذلك إثبات إله مع الله، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك؛ لأن المعنى: لو كان فيهما غير الله لفسدتا»[2].

(ت:٦٧٢ه)، دار التعاون: ٣١.

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٥٠٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م: ٢١٠/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٩١٥/٢.

ثالثًا: العلة النحوية في المجرورات

١. علة العطف المجرور بوجوب إعادة الجار

ذكر ابن حمدون العلة في عطف المخفوض في مثل: مررت بك وبزيد، سواء أكان المخفوض بالحرف كما مثل، أو عطف المخفوض بالاسم، نحو: جلستُ بينك وبين زيدٍ: واجب عند البصريين؛ لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة، فمثلما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه. فإن قلت: إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معًا معطوفان على الجار والمجرور قبلهما، أو المجرور معطوف على المجرور فقط؟

قلت: قال الرضي الاسترآبادي: الصواب هو القول الثاني[١] والظاهر من كلام الناظم (بن مالك (رحمه الله) على ضمير الخفض، وقد جيء بالجار الثاني لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط، وان الضمير كلمة برأسها، ولا يصح الاستشهاد بقراءة حمزة ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النِّسَاء الآية ١]؛ لأنه خرجها على أن الواو واو القسم والأرحام مقسم به[٢].

وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين من جهة، وموقف القراء والنحاة من الآية القرآنية من جهة ثانية فمنهم من جعل إعادة الخافض وجوبًا في مثل: مررت بك وبزيد، فقد علل سيبويه ذلك بقوله: «كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصار عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم[٣].

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٥.
(٢) ينظر: حاشية ابن حمدون: ٢/ ٤٦-٤٧.
(٣) الكتاب: ٢/ ٣٨١.

والعلة التي ذكرها سيبويه اعتمدها جمهرة من النحاة[١]، وهو مذهب البصريين[٢]، أما الكوفيون فقد ردّ ابن مالك على قول البصريين قائلاً: «من الضعف ما لا يخفى؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع إعادة الجار؛ لأن التنوين لا يعطف عليه، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما وقد تبين ضعف الحجة الأولى. أما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه»[٣].

إذن فمذهب البصريين يوجبون إعادة الجار في مثل: مررت بك وبزيدٍ. وأما الكوفيون فلا يوجبون ذلك.

أما موقف القراء والنحاة من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ [النِّسَاء الآية ١].

«فقرأ حمزة وحده (والأرحامِ)، خفضًا وقرأ الباقون (والأرحامَ) نصبًا»[٤]، وقد تعرضت هذه القراءة للتضعيف سواء أكان من نحاة البصرة أو من نحاة الكوفة وغيرهم.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٤، وشرح التصريح: ٢/ ١٨٣.

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م: ٢/ ٣٨٢.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٣٩.

(٤) كتاب السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت:٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢، مصر، ١٤٠٠هـ: ١/ ٢٢٦.

فهي عند سيبويه ممّا يقبح ولا تجوز إلّا في الشعر، كما قال:[١]

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمُنا فاذهب وما بك والأيام من عجب[٢]

والشاهد: عطف (الأيام) على الكاف في (بك) بغير إعادة الباء للضرورة[٣] وذكر القرطبي أن أبا العباس المبرد[٤] قال: « لو صليت خلف إمام يقرأ: ... ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ [النِّسَاء الآية ١] لأخذت نعلي ومضيت»[٥] وأورد النحاس قول بعضهم: «والأرحام قسمٌ وهذا خطأ من المعنى والاعراب؛ لأن الحديث عن النبي ﷺ يدل على النصب»[٦].

فالنحاة قرنوا هذه الآية بالقياس النحوي والقواعد التي وضعوها من عدم جواز ظاهر على مضمر مخفوض، قال سيبويه: لم يُعطف على المضمر المخفوض؛ لأنها بدل من

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨١ - ٣٨٣.

(٢) وهو من البحر البسيط وبلا نسبة في الكتاب: ٢/ ٣٨٣، واللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت: ٩٧، وشرح ألفية ابن معطي أول ألفية في النحو المسمى الغُرةُ المخفية في شرح الدرة الالفية في علم العربية: لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت:٦٣٩هـ)، تح: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني: ٢٥٤.

(٣) ينظر: حاشية ابن حمدون: ٢/ ٤٧.

(٤) لم أجده في كتابه المقتضب.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تح: هشام سمير البخاري، دار الكتب العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م: ٥/ ٣.

(٦) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت:٣٣٨هـ)، تح: دكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م: ١/ ٤٣١.

اللفظ بالتنوين، فصار عندهم بمنزلة التنوين[١] وقال الزجاج: «فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ﷺ قال:«لا تحلفوا بآبائكم»[٢] فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟[٣].

وأرى بأن الرد على هذه الاعتراضات سيكون من القرآن الكريم ثم من كلام المفسرين.

ذكر الدكتور أحمد مكي الأنصاري بأن هناك آيات قرآنية ورد فيها العطف بدون إعادة الخافض كما في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البَقَرَة الآية ٢١٧]إذ قالوا إن كلمة المسجد بالجرّ معطوفة على الهاء في (به) بدون إعادة الخافض[٤].

وممّا يقوي هذه القراءة أنها رويت عن عدد من الأئمة: وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش، ويحيى بن وثاب، والحسن وغيرهم[٥].

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨١/١.

(٢) أخرجه ابن بطال في شرح صحيح البخاري، عن ابن عمر أن النبي ﷺ أدرك عُمرَ رضي الله عنه وهو يسير في رَكْبٍ فحلفُ بأبيه، فقال «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا، فليحلفْ باللهِ أو ليصمتْ»، كتاب الإيمان والنذور، الحديث (٤): ٩٦/٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (ت:٣١١هـ)، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م: ٦/٢.

(٤) ينظر: نظرية النحو القرآني: لأحمد مكي الأنصاري، ط١، دار القبلة للثقافة الاسلامية، مكة، ١٤٠٥هـ: ٨٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ١٥٦/٤.

ولو رجعنا إلى ابن مالك (رحمه الله) إذ قال بالقاعدة النحوية من هذه القراءة في قوله:

وعـــود خـافـض لـــدى عـطـف عـلـى ضـمـير خـفـشٍ لازمًـا قـد جُعـــــلا
ولـيـس عـنـدي لازمًـــا، إذ قـد أتـى فـي الـنـظـم والـنـثـر الـصـحـيـح مـثـبـتـا[1]

قال الشارح لألفية ابن مالك: «أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازمًا ولا أقول به لورود السماع نثرًا ونظمًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة ﴿نِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النِّسَاء الآية ١]. بجر الأرحام عطفًا على الهاء المجرورة بالباء»[2]. ويستشهد بعد ذلك من النظم ببيت سيبويه.

وإنّ الإمام القشيري تصدى لهؤلاء النحاة وغيرهم عندما وصفوا هذه القراءة بالقبح أو ردها إذ قال: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواترًا يرعفه أهل الصنعة، وإذا ثبت عن النبي ﷺ فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به - وهذا مقام محذور لا يُقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تُتلقى من النبي ﷺ ولا يشك أحد في فصاحته - وأما ما ذكر في الحديث ففيه نظر، ثمّ إنّ النهي إنّما جاء في الحلف بغير الله، وهذا توسل إلى الغير بحق الرحم فلا نهى فيه»[3].

٢. علة امتناع مجيء الضمير المجرور منفصلاً

ذكر ابن حمدون علة في مكانيين مختلفين في حاشيته، وهما:

(١) ألفية ابن مالك: ٤٨.
(٢) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٠.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٤.

الأول: أنّ لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب؛ لأن ضمير الجرّ يشترك في الجرّ والنصب، كالكاف في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضُّحَى الآية ٣] والهاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكَهْف الآية ٣٧].

الثاني: أنّ المتصل أخصر من المنفصل، وأنّ أصل وضع الضمير على الاختصار، والضمير وضع لاختصار الظاهر[١].

وقد علل النحاة ذلك كسيبويه إذ قال: «اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يكن علامات لمجرورات. ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بزيدٍ وأنت، لم يجز. ولو قلت: ما مررت بأحدٍ إلّا أنت، لم يجز. ولا يجوز للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع مجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن إيّاه؛ إلّا أن تضيف إلى نفسك نحو قولك: بي، ولي، وعندي»[٢].

فإن قيل: ولِمَ كانت المضمرات متصلة ومنفصلة ؟وهلّا كانت كلها متصلة أو منفصلة ؟

قيل: القياس فيها أن تكون كلها متصلة؛ لأنها أوجز لفظًا، وأبلغ في التعريف، وإنما جاء بالمنفصل ؛ لاختلاف مواقع الأسماء التي تضمر، فبعضها يكون مبتدأ، نحو قولك: (زيدٌ قائمٌ) فإذا أردت أن تكنى عنه، تقول: هو قائم، أو أنت قائم، إذا أردت به للمخاطب؛ لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير، فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلاً، وبعضها يتقدم على عامله، نحو: زيدًا ضربت، فإذا أردت أنْ تكنى تقول: إيّاه ضربت، فجاء متقدم على عامله فوجب أن يكون منفصلاً لتعذر الإتيان به

(١) ينظر: حاشية ابن حمدون: ١/٧٣، ١/٧٧.
(٢) الكتاب: ٢/٣٦٢ - ٣٦٣.

متصلاً مع تقديمه، وكذلك يفصل بين المعمول والعامل، نحو: ما ضرب زيد إلا أنت، أو ما ضربت إلا إيّاك[١].

فإنّ ابن يعيش كان منطلقه وظيفيًا حين قال: المتصلة، أو جر لفظًا، وأبلغ في التعبير. أما من الناحية التصورية فإن الضمائر المنفصلة هي الأقدم، وإن الضمائر المتصلة هي تأتي اختصارًا للضمائر المنفصلة[٢].

وقيل: إن المجرور أما أن يكون بالإضافة أو بحرف جرّ فيكونان كالشيء الواحد فيمتنع الفصل بينهما[٣].

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٢٢.

(٢) ينظر: حواشٍ على الضمائر: دراسة مقارنة: للأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد العمايرة، كلية الآداب، ودكتور حنان إسماعيل العمايرة مركز اللغات، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الاسلامية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، الجامعة الأردنية، ٢٠١٣، الجامعة الأردنية: ٦٦.

(٣) ينظر: شرح المغني في النحو: لبدر الدين محمد بن عبدالرحيم العمري الميلاني (ت:٨١١هـ)، تح: د.قاسم خليل إبراهيم الأوسي، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، سلسلة إحياء التراث الاسلامي، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م: ٣٤٤.

الخاتمة وأهم النتائج

١. لقد عُني ابن حمدون بن الحاج الفاسي عناية كبيرة بالتعليل النحوي بل قد يعلل الحكم النحوي بأكثر من علة، وغرضه في ذلك للزيادة في الإفهام.

٢. قد وجدت بأن تعليلاته في الكثير منها كان يوافق النحاة الذي سبقوه في التعليل، وقد يخالف بعضهم أحيانًا، وقد يضيف إلى بعضها عللاً من عنده.

٣. كان كثيرًا ما يطلق على عبدالرحمن المكودي بـ(كدي) اختصارًا.

٤. وقد سمى حاشيته بـ(الفتح الودودي على المكودي).

٥. قد ذكرت في ثنايا البحث (ابن حمدون) دون بقية الاسم اختصارًا.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

1. wikichttps / /ar.m.wikipedia.org.

٢. آراء الكسائي النحوية في كتاب مغني اللبيب: لعبد العزيزبن سعدي بن أحمد المطرفي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٣. آراء الكسائي عند شُـرَّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري: لنهاد عبدالفتاح فريح بدرية، دار الكتب العلمية.

٤. أسرار العربية: لعبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧ه)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥. اسم الفاعل: صوغه وعمله: للأستاذ الدكتور محمد عبدالله سعادة، كلية اللغة العربية، وقسم النحو والصرف وفقه اللغة (سابقًا)، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس عشر/ شعبان / ١٤١٦هـ.

٦. أصل المشاكلة من الشكل، وهذا أَشْكَلُ بهِ بمعنى: أشبه، ينظر: المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢هـ)، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، ط١، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ.

٧. أصول التفكير النحوي: لعلي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، (د-ط) (د-ت)، ١٩٧٣م.

٨. أصول النحو العربي: للدكتور محمد خير الحلواني، الناشر: الأطلس.
٩. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان / بيروت.
١٠. الأصول والفروع في كتاب سيبويه: للدكتور عبدالحليم محمد عبدالله، دار الكتب العلمية، ماردين / تركيا، (د-ط) (د-ت).
١١. إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت:٣٣٨هـ)، تح: دكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
١٢. الأقتراح في علم أصول النحو: لعبد الرحمن بن أبي بكر الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط٢، دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
١٣. ألفية ابن مالك: لمحمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، أبي عبدالله جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، دار التعاون، (د-ط) (د-ت).
١٤. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبدالرحمن ابن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أبي محمد جمال الدين بن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
١٦. الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تح: د.موسى بنّاء العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م.
١٧. الايضاح في علم النحو: لأبي علي الحسن بن أحمد بن الغفار الفارسي

(ت:٣٧٧هـ)، تح ودراسة: سارة عبدالفتاح، دار الكتب العلمية، (د-ط) (د-ت).

١٨. البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه، (د-ط).

١٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:٨١١هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، (د-ط) (د-ت).

٢٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.

٢١. تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت:١٢٠٥ه)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٢. التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د-ط) (د-ت).

٢٣. التعريفات: للجرجاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٤. توشيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن ابن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

٢٥. الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تح: هشام سمير البخاري، دار الكتب العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٢٦. الجمل في النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٣٧هـ)، تح: دكتور علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.

٢٧. حاشية ابن الخياط: لأبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الزكاري الفاسي (ت:١٣٤٣هـ) على شرح الحُرشي للإمام العلامة أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخرشي (ت:١١٠١) لفرائض مختصر العلامة خليل، ضبطه وصححه: خالد عبدالغني محفظ، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، (د-ط) (د-ت).

٢٨. حاشية أبي العباس سيّد أحمد بن محمّد ابن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبي زيد سِيْدي عبدالرحمن المكودي، دار الفكر، بيروت/ لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (د-ط).

٢٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٣٠. حاشية تشوق الخلاف على شرح الآجرومية للسيد أحمد زين دحلان: الشاب النجيب والفاضل اللبيب الحاج محمد معصوم بن الشيخ سالم السماراني السفاطوني، وبهامشها الشرح المذكور، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، مصر، (د-ط) (د-ت).

٣١. حواشٍ على الضمائر: دراسة مقارنة: للأستاذ الدكتور إسماعيل أحمد العمايرة، ودكتور حنان إسماعيل العمايرة، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الاسلامية،

المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، الجامعة الأردنية، ٢٠١٣، الجامعة الأردنية.

٣٢. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤، (د-ت).

٣٣. الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون: لأبي عبدالله بن أحمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي، دراسة وتحقيق: دكتور عطا أبي ريه، والأستاذ بسلطان بن مليح الأسمري، مكتبة الثقافة الدينية، (د-ط) (د-ت).

٣٤. السبعة في القراءات: لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت:٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٣٥. السر الظاهر فيمن أحرز بفاس الشرق الباهر من أعقاب الشيخ عبدالقادر: لأبي الربيع سليمان الحوات الشغشاوني (ت:١٢٣١هـ)، دراسة وتحقيق الباحث حسن بلجيب، بإشراف الأستاذ الدكتور الطيب الوزّاني، دار الكتب العلمية، (د-ط) (د-ت).

٣٦. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: للدكتور خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٢٩هـ/ ١٩٧٤م، (د-ط).

٣٧. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: للإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت:١٠٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، (د-ط) (د-ت).

٣٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار التراث /القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن عيسى أبو الحسن

نور الدين الأشموني الشافعي (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت/ لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤٠. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبدالله بن أبي بكربن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت:٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤١. شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الأسترآبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، (د-ط) (د-ت).

٤٢. شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخُلاصة: لزين الدين أبي حفص عمربن مظفربن الوردي (ت:٧٤٩هـ)، تح ودراسة: دكتور عبدالله بن علي الشلال، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٣. شرح ألفية ابن معطي أول ألفية في النحوالمسمى الغُرةُ المخفية في شرح الدرة الالفية في علم العربية: لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت:٦٣٩هـ)، تح: محمد مصطفى الخطيب الزملكاني.

٤٤. شرح المغني في النحو: لبدر الدين محمد بن عبدالرحيم العمري الميلاني (ت:٨١١هـ)، تح: د.قاسم خليل إبراهيم الأوسي، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، سلسلة احياء التراث الاسلامي، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١.

٤٥. شرح المفصل: لموفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبدالجواد عبدالغني، القاهرة/ مصر، (د-ت).

٤٦. شرح المكودي: لأبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت:٨٠٧هـ) على الألفية في علمي الصرف والنحو: للإمام ابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تح: إبراهيم

شمس الدين، دار الكتب العلمية، (د-ط) (د-ت).

٤٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لعبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: عبدالغني الدقر، سوريا، (د-ط) (د-ت).

٤٨. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت:٢٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، (د-ط) (د-ت).

٤٩. طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، مصر، ١٩٧٣م.

٥٠. طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبدالله (ت٢٣٢هـ)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د-ط) (د-ت).

٥١. علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٥٢. العلل النحوية: دراسة تعليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، للدكتور حميد الفتلي، ط١، بيروت / لبنان، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٥٣. العين: لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت:١٧٠هـ)، تح: الدكتور مهدي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د-ط) (د-ت).

٥٤. الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أو بشر، الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥٥. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٤١٦ه/ ١٩٩٥م.

٥٦. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:٧١١هـ)، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٥٧. اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د-ط) (د-ت).

٥٨. معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (ت:٣١١ه)، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٥٩. معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م: لكامل سلمان الجبوري، المحتوى: ساخاو - عبدالفتاح الصعيدي، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، (د-ط) (د-ت).

٦٠. معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (د-ط).

٦١. المقتصد في شرح الإيضاح: لعبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت:٤٧٤هـ)، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٢م، (د-ط).

٦٢. المقتضب: لمحمد بن يزيد عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥ه)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د-ط) (د-ت).

٦٣. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: للدكتور جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، ط١، عمان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٤. المنادى والتعليل الصوتي لبيته: لعبدالوهاب محمود الكحلة، قسم القرآن الكريم، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٤/٧/٢٨، (د-ط).

٦٥. منازل الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تح: د.إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م، (د-ط).

٦٦. موسوعة علوم اللغة العربية: للأستاذ الدكتور إميل بديع يعقوب، المحتوى باب الهمزة أسا البلاغة - والإلغاز، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، (د-ط) (د-ت).

٦٧. النبوغ المغربي في الأدب العربي: للعلامة الأديب عبدالله كنون الحسيني، دار الكتب العلمية، (د-ط) (د-ت).

٦٨. النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: لمازن المبارك، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.

٦٩. النحو الوافي: لعباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط١٥، (د-ت).

٧٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، الأردن، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٧١. نظرية النحو القرآني: لأحمد مكي الأنصاري، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مكة، ١٤٠٥هـ.

٧٢. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيّين الخفيّ من لَفظهِ وشرح أبياته وغريبه: لأبي الحجاج يُوسف بن سُليمان بن عيسى الاعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصّه: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، (د-ط) (د-ت).

٧٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١)، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د-ط) (د-ت).